

قرضايا اقتصادية معاصرة

الاستاذ الدكتور

عبدالرحمن يسرى أحمد

استاذ الاقتصاد - كلية التجارة

جامعة الاسكندرية

٢٠٠٠

الدار الجامعية

طبع - نشر - توزيع

الإدارة : ٨٤ شارع زكريا غنيم

الاسكندرية ٥٩٦٧٨٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتقدم بهذا المؤلف إلى طلابنا الأعزاء في جامعة الاسكندرية والجامعات الأخرى في مصر والعالم العربي وإلى كل من يريد أن يتعرف على أبرز القضايا الاقتصادية التي نواجهها في عصرنا الحاضر . ويأتي في مقدمة هذه القضايا الاقتصادية المصرية في مطلع القرن ٢١ أين نحن ؟ أين موقعنا الاقتصادي على خريطة العالم ؟ وماهى أهم القضايا التي علينا أن نواجهها في مطلع القرن القادم ؟ ، ونعرض هنا قضيتين في غاية الأهمية وهما : عدالة توزيع الدخل ، وتنمية المعرفة للإنسان المصرى .

والقضية الثانية متصلة تمام الاتصال بالأولى حيث يتركز فيها الاهتمام على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى الذى شرعت الحكومة المصرية فى تنفيذه على مراحل منذ ١٩٩٠ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى وبمساندة من البنك الدولى . إلى أى مدى حقق البرنامج ماكان منتظراً منه ؟ وهل يكفى هذا البرنامج فى حل جميع مشكلاتنا الاقتصادية والانطلاق بنا إلى عصر جديد تندفع

الاعتماد من القطاع العام إلى القطاع الخاص لأجل جهد أكثر فاعلية في مجال التنمية الاقتصادية . ولكن هل هناك مدى معين نقف عنده في عملية الخصخصة لنقول هنا دور يجب للدولة - عن طريق القطاع العام - أن تقوم به أم أنها عملية تعتمد على فلسفة جديدة وتوجه عام نحو الليبرالية الرأسمالية في إطار التطورات العالمية .. وماهى مشكلات عملية التحول هذه إلى القطاع الخاص وإلى أى مدى استطعنا أن نواجهها بحلول ناجحة .

والقضية الرابعة هى قضية تنمية الصادرات ودور الدولة فيها في إطار الظروف المعاصرة وهذه القضية من أخطر القضايا المعاصرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمديونية الخارجية .. فطالما استمرت الصادرات تنمو بمعدلات أقل من الواردات فإن العجز الجارى في ميزان المدفوعات سوف يستمر ويتفاقم وتنمو معه بالضرورة المديونية الخارجية .. وحقيقة أن هناك جهوداً تبذل في سبيل تنمية الصادرات لكنها في رأينا غير كافية أو غير فاعلة وتحتاج إلى مزيد من التنسيق على مستوى الدولة .. ان الظروف المعاصرة تتميز بسرّيان تيار حرية التجارة العالمية وذلك بعد عقد اتفاقية جات أوجواى ، المسماة باتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO كما تتميز بسرّيان العولمة .. وهذه الظروف في مجموعها تمثل ضغطاً متزايداً على الدول النامية التى أخفقت فيما مضى في تنمية صادراتها ، فلا بد إذاً من مواجهتها بشكل جاد .. وفي إطار آليات السوق التى تعتمد عليها الدولة الآن في توجيه الموارد الاقتصادية لايمكن اصلاح كل شىء إن لم تكن هذه الآليات حرة فعلاً تتم من خلال درجة عالية من المنافسة .. كذلك فإن آليات السوق قد لا تحقق كل شىء بالنسبة لقضية أفضل توزيع ممكن للموارد - الآن ومستقبلاً - والذى يتسق مع الرغبة في تنمية الصادرات .. لذلك يلزم بالضرورة أن يكون هناك دور إيجابى للدولة يصحح بعض آليات السوق ويستكمل بعضها ويضع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة تيار حرية التجارة العالمية والعولمة وذلك من أجل

تنمية الصادرات . وبالرغم من عرض هذه القضية في إطار التجربة المصرية إلا أن من الممكن الاستفادة منها على مستوى أي دولة عربية متقاربة تواجه تحديات التنمية الاقتصادية .. وتنمية الصادرات على وجه الخصوص .

والقضية الخامسة هي قضية التضخم وهي من أكثر القضايا التي أثار الاهتمام ودعت المفكرين للبحث والكتاب ورجال الاقتصاد في مواقع العمل إلى التقدم بسياسات علاجية .. وبالرغم من أن معدلات التضخم قد هدأت نسبياً في عديد من الدول في خلال تسعينات القرن العشرين إلا أن مشكلة التضخم مازالت قائمة .. ذلك لأن الهدوء النسبي للأسعار قد حدث في عديد من حالات الدول النامية بفعل سياسات ذات طابع انكماشى تضر عملية التنمية في الأجل الطويل .. والمشكلة أن معظم نظريات التضخم والسياسات الموجهة لعلاج التضخم قد نبعت من عقول غربية ومتأثرة بتجربة العالم الغربي المتقدمة .. فكيف إذا نستطيع أن نعالج القصور في هذه النظريات حتى نأخذ منها ما فيه نفع لنا كدول نامية ونترك مالا فائدة منه ؟ .. ثم ان هناك أيضاً قضية معالجة التضخم في إطار القيم التي مازالت تحتفظ بها عديد من الدول النامية الإسلامية ؟ .. ومن ثم يلزم التعقيب .

والقضية السادسة قضية ذات أهمية كبيرة ليس في قرننا الحالى فقط بل كانت كذلك في القرن الماضى وستظل كذلك في القرن القادم .. الحادى والعشرين .. وهي قضية ذات أهمية كبيرة ليس فقط في مصر بل أيضاً في كل البلدان النامية ، وهذه هي قضية الصناعات الصغيرة .. فما هي الصناعات الصغيرة ولم الاهتمام بها ؟ وكيف نواجه مشكلاتها خاصة في جانب التمويل ؟ .

والقضية السابعة هي قضية الوطن العربى العزيز في محاولاته لأجل «التكامل» .. لماذا لم تثمر هذه المحاولات إلى الآن ؟ ماهى المعوقات ؟ .. وما هو

وضع التكامل العربى من مشروعات التكامل البديلة والتي طرحت فى السنين الأخيرة على الساحة : السوق شرق الأوسطية والشراكة الأوروبية ؟ .

وفى القضية الثامنة نعرض لاتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية وتيار العولمة ، وهى من أبرز القضايا المثارة على المستوى العالمى .. ماهو دور المنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية أو التدخل فيها ، ماهى اتفاقية الجات وكيف تطورت بعد دورة أورجواى وتوقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محلها فى ١٩٩٤ . وماهى هذه الاتفاقية الجديدة وأبعادها بالنسبة للدول النامية وبالنسبة لمصر ؟ .. ثم ماهى « العولمة » وهل هى حقيقة واقعية أم تيار قادم وماهو مفهومها أو فلسفتها ؟ .

أما القضية الأخيرة والمثيرة لكثير من النقاش فهى قضية الفائدة المصرفية وربويتها .. ان هذه القضية لم تنته ولن تنتهى لأن الله سبحانه وتعالى أحل البيع وحرم الربا . فعلىنا أن نعرف الحلال والحرام فى هذه القضية الخطيرة . ونحن نتعرض هنا لقضية الفائدة من الوجهة الاقتصادية حتى نبين أن الله سبحانه وتعالى لم يحرمها عبثاً وإنما لما يترتب عليها من مضار كثيرة من الناحية الاقتصادية .

تلك هى أبرز القضايا اخترناها لطلابنا ، الذين أكملوا من قبل دراساتهم للنظرية الاقتصادية ولاقتصاديات النقود والبنوك والاقتصاديات الدولية ، وذلك حتى تمتزج النظرية مع الواقع فنتمكن من فهم هذا الواقع فى إطاره الصحيح ومن التعامل معه بعد ذلك فى حياتنا العملية فى إطار الفهم ..

ولقد اعتمدت فى أسلوب هذا الكتاب على تيسير العرض مع عمق فى التحليل قدر الامكان وحسب الحاجة والاقتصار فى المعلومات على القدر المناسب منها فقط للقضايا المعروضة ومع هذا فانتى أتقدم بنصيحة خالصة لطلابنا أن

يطلعوا على المزيد من المعلومات فى مصادر أخرى خارجية حتى تصبح لديهم
ذخيرة من المعلومات وخبرة فى أحوال أوطانهم وكذلك ما تجرى عليه أمور عالمنا
الكبير ، الكوكب الذى نعيش عليه .

وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى وبارك الله فى ما وهبنا من نعم وعلى
رأسها نعمة العلم وفى أرضنا العربية والإسلامية ومن عليها .
والحمد لله رب العالمين .

الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن يسرى أحمد

استاذ ورئيس قسم الاقتصاد (سابقاً)

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الاسكندرية فى يناير ٢٠٠٠ م
رمضان ١٤٢٠ هـ

الفصل الأول

الاقتصاد المصرى فى مطلع القرن ٢١

تردى الوضع الاقتصادى للفرد فى مصر فى العامين ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وصنفت الدولة لأول مرة فى ١٩٩٢ ضمن فئة الدول ذات الدخل المنخفض فى تقرير البنك الدولى وذلك بمتوسط ٦٦٠ دولار للفرد ثم ٦٠٠ دولار فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على التوالى . ولقد كانت مصر منذ بداية الخمسينات إلى عام ١٩٨٩ تصنف فى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض . وللأسف فإن تردى الوضع الاقتصادى للفرد فى مصر لم يكن قاصرا على العامين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بل بدأ منذ منتصف الثمانينات على وجه التقريب . وتكفى الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى كان ٧٦٠ دولار فى ١٩٨٦ . وفى النصف الأول من التسعينات توقف الاتجاه النزولى لمتوسط دخل الفرد فى مصر وبدأ هذا فى الارتفاع مرة أخرى مسجلاً ٦٤٠ دولار فى ١٩٩٢ ثم ٧٩٠ دولار فى ١٩٩٥ ثم ١١٨٠ دولار فى ١٩٩٧ كما فى التقرير الأخير للبنك الدولى الصادر فى ١٩٩٨ . وبهذا عادت مصر مرة أخرى تصنف فى عداد الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض وأصبحت تحتل المرتبة ٧٢ ضمن ١٣٣ دولة (١) .

(١) انظر تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العام ١٩٩٨ - المؤشرات الأساسية ، وينبغى الإشارة إلى أن الأرقام الواردة فى الجداول الاحصائية للبنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية قد أخذت بصفة رسمية من مصادر حكومات البلدان المختلفة ، وقد تم علاجها للتخلص من آثار التغيرات فى الأسعار ، بمعنى أنها تعبر عن قيم حقيقية . كما أنها حولت إلى دولارات أمريكية باستخدام متوسطات لأسعار الصرف التى تم التعامل بها فى كل دولة من دول العالم . ويلاحظ التغير المفاجيء فى متوسط نصيب الفرد بعد ١٩٩٥ ويرجع هذا إلى البيانات الرسية التى يستمدها البنك الدولى من الحكومة المصرية والتى تغيرت نتيجة لإعادة الحسابات وليس للنمو .

ويبين الجدول رقم (١ - ١) البيانات المتاحة عن ١٩٩٧ لبعض الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والدول ذات الدخل المرتفع .

وحيثما نقارن متوسطات الدخول في البلدان ذات الدخل المنخفض وتلك المتوسطات السائدة في البلدان ذات الدخل المرتفع سوف نتبين مدى اتساع الفجوة الرهيبة بين المجموعتين كأنه الفرق بين الأرض والسماء . تأمل مثلاً الفرق بين ١١٨٠ دولار للفرد في مصر و ٤٤٣٢٠ دولار للفرد في سويسرا ، أو تأمل الفرق بين مصر واليابان حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في الأولى نحو ٣٧٥ مرة وفي الأخيرة ٣٢ مرة متوسط نصيب الفرد في مصر في ١٩٩٧ .

من جانب آخر فإن المؤشر الخاص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل لا بد أن يستكمل بيانات عن معدلات نموه . ذلك لأن معدلات النمو السنوي المحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج بالنسبة لأية دولة نامية سوف تعكس مدى اتساع أو انكماش الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى المتقدمة .

وتبعاً لبيانات البنك الدولي فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج في مصر كان ينمو خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٠ بمعدل سنوي يصل إلى ٤.١٪ والذي يعتبر في الواقع مرتفعاً بالمقارنة بالمعدلات المحققة في نفس الفترة الزمنية في الدول ذات الدخل المنخفض فيما عدا الصين ٥.٨٪ سنوياً ، وليستوتو ٤.٩٪ ، وأندونيسيا ٤.٥٪ . ولكن يلاحظ أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج في مصر قد سجل هذا الرقم (٤.١٪ سنوياً) أساساً بسبب الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ . فمن المعروف أن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج كان منعهداً أو شبه منعهد وسالب أحياناً في الفترة التي امتدت ما بين نكسة حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

جدول (١ - ١)

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في بعض الدول
في ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٧ بالدولار الأمريكي

١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٠	الدولة
١٣٣	٨٠	٨٠	موزبيق
٣٩٠	٣٤٠	٣٥٠	الهند
٤٩٠	٤٦٠	٣٨٠	باكستان
٦٧٠	-	٥٠٠	ليسوتو
٨٦٠	٦٢٠	٣٧٠	الصين
٩٥٠	٨٠٠	٦٣٠	بوليفيا
١١٥٠	١١٢٠	١٠٠٠	سوريا
١١٨٠	٧٩٠	٦٠٠	مصر
٣١٣٠	٢٧٨٠	١٦٣٠	تركيا
٣٤٠٠	٣١٦٠	٢٥٣٠	جنوب افريقيا
٣٦٨٠	٣٣٢٠	٢٤٩٠	المكسيك
٤٦١٠	٣٢٥٠	٣٠٦٠	كرواتيا
٤٦٨٠	٣٨٩٠	٢٣٢٠	ماليزيا
٤٧٢٠	٣٦٤٠	٢٦٨٠	البرازيل
٥٠٢٠	٤١٦٠	١٩٤٠	شيلي
٦٧٩٠	٧٠٤٠	٧٠٥٠	العربية السعودية
١٠٤٥٠	٩٧٤٠	٤٩٠٠	البرتغال
١٠٥٥٠	٩٧٠٠	٥٤٠٠	كوريا الجنوبية
١٢٠١٠	٨٢١٠	٥٩٩٠	اليونان
١٥٨١٠	١٥٩٢٠	١٠٩٢٠	اسرائيل
١٧٣٦٠	١٧٤٠٠	١٩٨٦٠	الامارات العربية
٢٥٢٨٠	٢٢٩٩٠	١١٤٩٠	هونغ كونغ
٢٨٧٤٠	٢٦٩٨٠	٢١٧٩٠	الولايات المتحدة
٣٢٩٤٠	٢٦٧٣٠	١١١٦٠	سنغافورة
٣٧٨٥٠	٣٩٦٤٠	٢٥٤٣٠	اليابان
٤٤٣٢٠	٤٠٦٣٠	٣٢٦٨٠	سويسرا

المصدر : تقرير البنك الدولي - التنمية في العالم ١٩٩٢، ١٩٩٧، ١٩٩٨/١٩٩٩ .

أما في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢ فقد كانت معدلات المستوى المحققة على الوجه الآتى في مصر:

جدول (١ - ٢)

مصر : معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
معدل النمو السنوي %	-	١٤,٣	١٢,٥	١٣,٩	-	٧,٣	١٣,٦	١٠	١٠

تم حسابها على أساس الأرقام الواردة في : World Tables 1993, A World Bank Book, pp. 232-233.

وخلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ تعرضت معدلات النمو للانخفاض وبشدة في بعض السنوات على النحو الآتى :

جدول (١ - ٣)

مصر : معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
معدل النمو السنوي %	٣	٣	٤,٧	١,٥	١,٥	٤,٣-	٣-	٦,٣-

المصدر السابق .

وهكذا فإن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ كانت فترة انتكاسة اقتصادية ، وهذه المعدلات المنخفضة للنمو والتي أصبحت سالبة في نهاية الثمانينات هي التي تفسر تردى متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الفترة كما سبق أن رأينا .

ويلاحظ أن موقف مصر الاقتصادى كان يمكن أن يكون أفضل بكثير مما هو عليه فى بداية التسعينات لولا أمرين أولهما انتكاسة ١٩٦٧ الحربية وماجرت إليه من ضرورة بذل الجهود المكثفة فى المجال الحربى استعداداً لمعركة فاصلة والتي لم تتم بنجاح إلا فى ١٩٧٣ . فكانت سبع سنين عجاف لم تعجز فيها مصر فقط من مواصلة جهودها الانمائية التى سبقت الانتكاسة بل انها أكلت بعض هذه الجهود وثمارها . أما الأمر الثانى فتمثل فى معدلات منخفضة للنمو فى النصف الأول من حقبة الثمانينات ثم معدلات سالبة للنمو فى متوسط نصيب الفرد فى نهاية الحقبة وذلك لأسباب كثيرة ستعرض لها فيما بعد .

وخلال التسعينات تحسن الوضع الاقتصادى فى مصر تدريجياً . وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل النمو الحقيقى للناجى المحلى الاجمالي قد تزايد بشكل منتظم من ٢.٥% فى ١٩٩٣/٩٢ إلى ٥.٣% فى ١٩٩٧/٩٦ (١) . فإذا أخذنا فى الحسبان المعدل الصافى للنمو السكانى خلال هذه الفترة (٢% سنوياً) فإن معدل النمو الحقيقى لنصيب الفرد من الناجى المحلى الاجمالي يمكن تقديره على النحو الآتى :

السنة	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦
معدل النمو %	٥.٠	١.٩	٢.٧	٣.٠٠	٣.٣

وترجع جميع التغييرات المذكورة إلى السياسات الاقتصادية التى التزمت بها الحكومة المصرية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى جرى تنفيذه بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

(١) البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ١٩٩٧/٩٦ .

ومع ذلك لا يزال موقف مصر يحتاج إلى مراجعة، ففجوة التخلف مسألة نسبية وعملية التنمية سباق بين الدول المختلفة. فالدول التي تحقق معدلات نمو أكثر ارتفاعاً هي التي تتقدم السباق أو هي التي سوف تتمكن من اللحاق بمن يتقدمها أو سبقه في سنة أو أخرى مستقبلاً. أما الدول التي تحقق معدلات نمو منخفضة فإما أن يبقى وضعها كما هو بلا تغيير أو تزداد تخلفاً. ولذلك إذا أردنا التنمية لمصر فلا ينبغي علينا أن نقارن معدلات النمو المحققة في مصر خلال التسعينات بتلك المعدلات الضعيفة أو السالبة المحققة في بعض الدول (مثل الدول الاشتراكية السابقة) ولكن علينا أن نقارنها بتلك المعدلات السنوية المرتفعة المحققة في بلدان مثل الصين وويلي وسنغافورة. انظر أيضاً جدول (١ - ٤) .

ولكى تتحقق التنمية على هذا النحو في مصر لا بد من بذل جهود حقيقية ومنظمة عبر الزمن لاجداث التغييرات الهيكلية اللازمة في النشاط الانتاجي للبلد. ويأتى على رأس هذه التغييرات الهيكلية الاهتمام بتنمية الصناعات ذات المزايا النسبية وهي الصناعات الرائدة التي تتمتع بأعلى معدلات نمو ممكنة (١). وترجع الأهمية البالغة لهذا الهدف إلى قيام عدد من الصناعات في مصر منذ الستينات على أساس اعتبارات الاحلال محل الواردات أو تقليل الاعتماد على العالم الخارجى أو الواجهة والمنظرة دون اعتبار لعامل الكفاءة أو دراسة الميزات النسبية. ولقد شرعت الدولة فى عملية بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى وعملت على تشجيع القطاع الخاص على قيادة عملية التنمية من خلال السوق. وبالتالي فإن عملية التغيير الهيكلى المنتظرة تعتمد على القطاع الخاص ولا بد إذن من تشجيع أصحاب الأعمال الخاصة بكافة الطرق الممكنة، ومن أهم مايلزم فى هذا الصدد خفض معدلات الضرائب وتعديل تشريعات العمل وخفض حجم الاجراءات الرسمية المرتبطة بالأعمال الصناعية مع التشديد على مستويات الجودة والكفاءة، وإزالة الممارسات الاحتكارية من السوق حتى يمكن للمشروعات أن تنمو على أساس الكفاءة.

(١) انظر: عبدالرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الاسكندرية، ١٩٩٦، صفحات ٦٨-٧٠ وكذلك أ. د. محمد محروس اسماعيل الفصل الخاص باستراتيجية التصنيع فى مصر فى هذا الكتاب.

جدول (١ - ٤)

متوسط معدل النمو السنوي للدخل الفردي في عدد من الدول

الدولة	الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥	الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧
الأردن	٤٥	١٥
الأرجنتين	١٨	٤٧
اسرائيل	٢٥	٠٠
أندونيسيا	٦٠	٢٨
باكستان	٢٢	صفر
بنجلاديش	٢١	٣٧
بوليفيا	١٨	٠٠
تونس	١٩	٩٧
جورجيا	(- ١٧)	٠٠
السعودية	(١٩)	٠٠
سنغافورة	٦٢	٧٢
سوريا	٩	(٦٠)
شيلي	١١	١١
الصين	٨٢	٧٨
كوريا	٧٧	٣٨
مصر	١١	٣-
موزمبيق	٣٦	٥٧
نيجيريا	٢٢	١٢
هونغ كونغ	٤٨	١١
اليابان	٢٩	٢٢

(١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧، ١٩٩٨/١٩٩٩ - البنك الدولي .

(٢) الأرقام بين الأقواس () معدلات نمو سالبة .

(٣) (٠٠) غير متاحة .

ويجب التأكيد على مسألة خلو السوق من الاحتكارات ، لأن آلية التغيير الهيكلي تعتمد على الأسعار التنافسية ، فإذا اختلت الأسعار بسبب التصرفات الاحتكارية سيصبح من المستحيل التعرف على الأنشطة الأكثر ربحية من الناحية الحقيقية ومن ثم لا يتم تحويل الموارد الاقتصادية إليها من الأنشطة غير المتميزة نسبياً أو الأقل ربحية .

ولايعنى الاهتمام بتنمية الصناعات ذات الميزات النسبية اهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تتمتع بميزات نسبية أو بقدرة خاصة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة . ومن هذا القبيل الاهتمام بأنواع الانتاج الزراعى - فى الأراضى القديمة أو الجديدة التي يمكن أن تواجه منافسة الانتاج الأجنبي المماثل فى داخل السوق المحلى - خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجى ، كما تواجه منافسة هذا الانتاج فى الأسواق العالمية . كذلك تنمية الخدمات السياحية للزائرين الدوليين ، حيث لمصر مزايا نسبية كبيرة فى النشاط السياحى متمثلة فى مالديها من آثار قديمة لاتقارن بما هو موجود فى أى مكان آخر فى العالم ومناخ ممتاز فى معظم العام .. ولكى يتحقق هذا لابد من تفادى اضطراب هذا النشاط كما حدث فى التسعينات .. والبحث فى استقرار النشاط السياحى ونموه المستمر لابد أن يقترن ببحث المقومات الحقيقية للسياحة الآمنة وهذه ليست قضية أمنية بحتة مرتبطة بالحراسة والشرطة .. الخ ولكنها ترتبط قطعاً بالوعى السياحى لدى الأهالى وحرصهم على هذا النشاط الحيوى وهو أمر لن يتحقق إلا إذا شعروا أن ماتحققه من دخل مرتفع لا يتركز فى طبقة أصحاب الأعمال والفنادق وحدهم وإنما يصيبهم جميعاً .

وليس فيما سبق محاولة للكشف عن كل مافيه مزايا نسبية ويستحق مزيداً من الاهتمام ، ولكنها مبادئ عامة يلزم مراعاتها للتنمية فى القرن القادم الذى يشهد صراعات تنافسية فى الأسواق الداخلية والخارجية بسبب حرية التجارة العالمية .

قضيتان من أهم القضايا المصرية فى نهاية قرن وبداية آخر :

القضية الأولى : عدالة توزيع الدخل القومى :

ان متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ليس الا « رقم أصم » ينتج من خارج قسمة الدخل أو الناتج القومى على عدد السكان فى الدولة . لذلك فإنه يخفى عملية التوزيع الفعلية بين السكان . فمن الناس من قد يحصل على أضعاف المتوسط المذكور ومنهم من قد يحصل على أقل منه بكثير . وهذه المشكلة المرتبطة بعملية توزيع الدخل أو الناتج القومى ومدى عدالتها موجودة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ومع ذلك فإنه كما تشير الدراسات فإن احتمال وجودها فى الدول النامية أكبر بسبب ما يصاحب التخلف الاقتصادى من اختلالات اقتصادية واجتماعية تؤدي بشكل مباشر إلى اساءة توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع الواحد . والقاعدة العامة هى أنه كلما كان توزيع الدخل الكلى فى المجتمع مختلفاً كلما أصبح ما يسمى بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل شيئاً وهمياً لا يعبر إلا عن خارج قسمة عددية

وبالنسبة لمصر فإننا حقيقة ننتقل إلى دراسات احصائية واقتصادية عن هكيل توزيع الدخل أو الناتج القومى وماتعرض له فى الحقبة أو الحقبات الأخيرة . غير أنه من الواضح أن نمط توزيع الدخل القومى قد تغير كثيراً فى مرحلتين الأولى بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة وخلال الثمانينات بفعل التضخم والانفتاح الاقتصادى والثانية فى التسعينات بفعل برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى . أما فيما بعد حرب ١٩٧٣ فقد تغير توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الدخل الثابتة أو شبه الثابتة من أصحاب الملكيات الزراعية والعقارات السكنية المؤجرة بعقود ثابتة غير قابلة للتعديل ، وفى غير صالح معظم موظفى الدولة والهيئات العامة الذين ارتفعت دخولهم النقدية بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات التضخم . هذا بينما ارتفع نصيب المنتجين والعاملين فى قطاع الخدمات الخاص ارتفاعاً كبيراً حيث أن هؤلاء تمكنوا دائماً من رفع أسعار خدماتهم ومن ثم دخولهم

بمعدلات تفوق وربما تفوق كثيراً معدلات الارتفاع في المستوى العام للأسعار. من هؤلاء المشتغلين بخدمات الاستيراد والتصدير والسياحة (فيما عدا فترات كساد هذا النشاط) والنقل والمقاولون والسماصرة والمشتغلون بالفنون السينمائية والمسرحية . وكذلك المدرسون الذين يعيشون على اعطاء الدروس الخصوصية وأصحاب المهن الحرة والحرفيون على اختلاف صنائعهم .. الخ .

ويأتى بعد هؤلاء رجال الصناعة الذين انتعشت أعمالهم فى اطار الانفتاح الاقتصادى وبناء المدن الجديدة والتشجيع المتزايد للقطاع الخاص منذ الثمانينات، ثم المزارعون الذين اشتغلوا بانتاج محاصيل غير تقليدية لم تكن خاضعة للتسعير أو للتسليم إلى الحكومة .. ولقد انتعشت أحوال هذه الفئات التى ارتفعت دخولها الحقيقية إلى حد كبير وصار هذا واضحاً فى نمط معيشتهم وسلوكياتهم وزيادة حجم ثروتهم الخاصة .

أما فى المرحلة الثانية خلال التسعينات فقد زاد مركز الفئة المنخفضة الدخل فى مصر سوءاً بسبب الاستمرار فى الغاء الدعم على كثير من السلع الضرورية ، وتقليص المستوى الحقيقى للخدمات العامة المجانية المتاحة فى مجالات التعليم والصحة والنقل العام . هذا بالإضافة إلى اشتداد أزمة الإسكان وعدم قدرة الغالبية العظمى من أصحاب الدخل المنخفضة على مواجهة هذه الأزمة فى حالة الحاجة إلى مسكن إلا بتكلفة باهظة جداً .

ويحتاج الأمر حقيقة إلى دراسة أو دراسات ميدانية على أسس علمية حتى نعرف إلى أى مدى قد أدت كل هذه التغيرات فى مصر إلى زيادة الفجوة بين التوزيع المتساوى المطلق الذى يفترضه الأخذ بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل والتوزيع الفعلى للدخل .

والبيانات الرسمية المتاحة فى آخر تقرير للبنك الدولى (١٩٩٩/١٩٩٨) (١)

(١) انظر جدول ٤ : الفقر ، ص ١٩٦ التقرير السنوى (المنشور باللغة العربية) عن التنمية فى العالم .

عن بداية التسعينات (١٩٩١/١٩٩٠) تشير إلى أن ٧٦٪ من سكان مصر يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد يومياً ، ٥١٫٦٪ يعيشون على أقل من ٢ دولار للفرد يومياً . ويؤكد ماجاء في هذه البيانات عموماً ولكن ويزيدها تفصيلاً أو تحديداً ماورد في تقرير خاص للبنك الدولي عن نفس الفترة (١) - أى بداية التسعينات من أن نحو ٢٠ - ٢٥٪ من سكان مصر كانوا يعيشون على دخل لايتجاوز ٣٥ دولار شهرياً (نحو ١٠٥ جنيه مصرى بسعر صرف عام ١٩٩١) أى نحو ١٫٢ دولار يومياً . ويذكر التقرير أن هذا هو تعريف الفقر فى مصر . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيضيف التقرير أنهم نحو ١١ - ١٣٪ من السكان يعتقدون على الاعانات الرسمية والسلع الضرورية المدعمة من الدولة ، ولايحصلون على احتياجاتهم الأساسية . ويستشف من التقرير أن الدخل اليومي للفرد فى هذه الفئة كان نحو ٠٫٣ دولار يومياً .

والمشكلة الآن ونحن فى مطلع القرن ٢١ أننا لاندرى ما الذى حدث لهذه الفئات ضعيفة الدخل أو التى كانت تعيش فى فقر مدقع فى بداية الحقبة الأخيرة من القرن . هل تحسنت الأحوال المعيشية لهذه الفئات؟ أم بقيت على حالها؟ أم تدهورت؟ ولاشك أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى مصر سيثير احتمالاً بتحسّن الأحوال المعيشية لنسبة من أفراد هذه الفئات ، ولكن الغالب أن هذه النسبة التى ربما تحسنت أحوالها « صغيرة ومحدودة » وأن البقية أو « النسبة الكبرى » قد ظلت أحوالها المعيشية على حالها أو تعرضت للتدهور . لمساذا؟ أولاً : لأن نمط توزيع الدخل القومى كما هو معروف بصفة عامة (فى مصر أو فى غيرها) لايتغير إلا على مدى الأجل الطويل جداً وببطء . وإذا تحقق التغير فى توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المنخفضة أو الفقراء فإن هذا سوف يكون نتيجة تغيرات سياسية / اجتماعية جذرية (كما حدث مثلاً فى مصر فى

World Bank, Country Brief 1992, p. 433 .

(١) انظر :

الخصسينات بعد إعادة توزيع الأراضي من ملاك الأراضي الأغنياء إلى الفقراء من المستأجرين) أو نتيجة تغير الهيكل الضريبي وزيادة معدلات الضرائب التصاعدية أو زيادة الانفاق العام الاجتماعي على الفقراء من قبل الدولة . والمعروف أن شيئاً من هذا لم يحدث في التسعينات بل ان ضريبة غير مباشرة ذات أثر تراجعى وهى ضريبة المبيعات فرضت على الناس من جهة ، بينما تلاشى الدعم الرسمى المقدم من الدولة للسلع والخدمات الضرورية من جهة أخرى . ثانياً : لأن الفئات المذكورة مميزة بمعدلات نمو سكاني أعلى من غيرها مما يجعل متوسط الدخل الفردى فيها لا يرتفع بنفس المعدل الذى يرتفع به متوسط الدخل الفردى للبلد عموماً بل ربما ظل ثابتاً أو تدهور فى بعض الحالات . ثالثاً : أن معظم الأفراد العاملين فى هذه الفئات يصنفون ضمن العمل غير الماهر ولا يستطيعون المساومة مع أصحاب الأعمال على زيادة معدلات أجورهم لأن عرضهم يفوق الطلب على خدماتهم . رابعاً : ان معدلات البطالة قد ارتفعت بصفة عامة داخل الاقتصاد المصرى ، إلى نحو ١٢٪ - ٢٠٪ من قوة العمل ، ومن المؤكد أن هذه الفئات قد نالت نصيبها منها ..

هذا ومرة أخرى نقول أنه يلزم القيام بدراسات مسحية دقيقة للتعرف على نمط توزيع الدخل لأن هذه القضية بالغة الأهمية والخطورة ولها آثار لا يمكن التهورين من شأنها على قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً بالإضافة إلى قضية الاستقرار السياسى والتماسك الوطنى .

القضية الثانية - تنمية المعرفة :

لقد أصبح من الواضح فى الكتابات الحديثة أن الأولوية فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تعطى إلى العنصر البشرى وللاستثمار فيه وذلك على عكس الاتجاه التقليدى الذى ارتبط بعنصر رأس المال لمدة قرن أو قرنين من الزمان ، بعبارة أخرى أصبح مفتاح التنمية الاقتصادية يتمثل فى التنمية البشرية ،

أى فى الإنسان الذى كلما زادت معرفته كلما أمكن أن ينتج أكثر ويصل إلى اختراعات جديدة ويرفع جودة المنتجات بالإضافة إلى الأشياء الأساسية التى لاغنى عنها لمتعة الحياة وهى الصحة والتعليم والأبناء الأصحاء والبيئة النظيفة .

ولقد تبين هذا الأمر فى العالم المتقدم منذ البحث العلمى الذى قام به الاقتصادى الأمريكى سولو Solow أن نسبة هامة من النمو فى الناتج الحقيقى لايمكن أبداً تفسيرها بزيادة رأس المال المادى أو غير ذلك من العوامل المادية المؤثرة فى النشاط الانتاجى . إلا أن علماء المسلمين منذ قرون يدركون هذا الأمر، إذ أن الله سبحانه وتعالى قد كرم آدم وذريته فوق جميع المخلوقات على سطح كوكب الأرض الذى نعيش عليه بل جعل كل مايحيط به وما حوله من سحب أو كواكب محيطة به من شمس وقمر ونجوم مسخراً لبنى آدم . وكان الكرم الإلهى فى قضية المعرفة أنه علم الإنسان ما لم يعلم وأمر الملائكة بالسجود له بعد أن علمه الأسماء كلها (١) .

والكثير من الناس لايعرف هذا وهذه هى فجوة المعرفة الأساسية حينما لايدرى الإنسان أن لديه قدرة هائلة تمكنه من أن يمتلك كل شىء حينما تنمو معرفته . لذلك يصبح من الضرورى فهم الكيفية التى نعمل بها على زيادة المعرفة لدى الإنسان المصرى .

ولانريد أن نبدأ فى عرض أهمية هذا الموضوع من الحديث عن ثورة المعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة وأجهزة الحاسب الآلى وكيفية استخدام الأنترنت لتنمية المعلومات والتجارة .. بل نبدأ من البداية الصحيحة .. التعليم الأساسى .. ان هذا التعليم مازال مرتبطاً فى مصر بمناهج القرن التاسع عشر

(١) قال تعالى : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين . قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾ (البقرة/ ٣١ ، ٣٢) ثم قوله تعالى فى الآية (٣٤) : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ... ﴾ .

ومقابلته من جهة المقررات وضرورة حفظ محتوياتها بينما تتضاءل الفرصة ؛ الا للقلة القليلة ، لكى يفكروا فى هذه المقررات على النحو الذى يمكنهم من تطوير قدرتهم المعرفية .. وهناك فرق شاسع بين امتلاك المعلومات عن طريق حبسها أو تعبئتها فى الأدمغة وامتلاك المعلومات بمعنى التمكن منها واستخدامها على النحو الذى يفيد الإنسان ويتلاءم مع احتياجاته المتغيرة ، فهذه هى المعرفة ، وترتفع درجة المعرفة مع المقدرة على تطويرها ذاتياً .. ويستمر التعليم فى المراحل الثانوية بل والجامعية على نفس الأساس .. نظرية القدر .. تعبئة الرؤوس بالمعلومات ثم افراغها على أوراق الامتحانات ثم لايتبقى إلا أقل القليل الذى يمكن الفرد من متابعة عملية البحث العلمى .. ولكن المناهج التعليمية غير المتطورة ليست وحدها المسؤولة عن تخلف المعرفة ، بل أيضاً الاصرار الرسمى من قبل الدولة على مايسمى بمجانبة التعليم فى جميع المراحل .. تلك المجانية التى يقال أنها لأجل اتاحة تكافؤ الفرص بين الجميع فى جميع مراحل التعليم ولكن الحقيقة أنها من أكبر العوامل التى تهدم تكافؤ الفرص وذلك على النحو الذى هى مطبقة به . فالجميع لايدفعون تكلفة تعليمهم الحقيقية وإنما مصروفات رمزية لاتغطى شيئاً . وفى إطار الأعداد الكبيرة التى تتعلم عن هذا الطريق والمرتبات الرسمية المتدنية للمدرسين ينخفض متوسط نصيب التلميذ فى المدارس أو الطالب الجامعى من التسهيلات التعليمية والخدمات التى يمكن أن ترتقى بمستوى معرفته . ومن هنا يبدأ الصراع على الدروس الخصوصية وينال النصيب الأكبر من هذه أبناء العائلات ذات الدخل المرتفع أو المتوسط المرتفع . أما البقية من التلاميذ أو الطلاب من أبناء الطبقات الأقل دخلاً فلا ينالون سوى التعليم الرسمى الذى تدنى مستواه بسبب الظروف المشار إليها إلا على سبيل الاستثناء . ومن هنا فقد تحولت مجانية التعليم إلى آلة تعمل على خفض مستوى المعرفة بشكل مستمر للغالبية من أبناء الطبقات الأقل دخلاً .. وأحد التقارير الرسمية ذكر أن بعض الخبراء يقدر الدروس الخاصة فى مصر بنحو ١٠ مليار جنيه سنوياً بينما أن

الاعتماد المخصص للتعليم فى خطة ٢٠٠٠ / ١٩٩٩ بلغ ١٦١ مليار جنيه^(١) ونحن محتاجون لإعادة التفكير فى الثورة التعليمية التى يمكن أن تتحقق لو أخذت الدولة تكلفة التعليم الحقيقية من جميع القادرين فى جميع مراحل التعليم فتمكنت بذلك من اتاحة تعليم أفضل لأبناء أصحاب الدخول المحدودة والدخول المرتفعة على حد سواء . هذه مسألة أما المسألة الثانية فتختص بالأبحاث العلمية .. لا بد لأجل تنمية المعرفة من الاعتماد على الذات .. فلقد ثبت بالتجربة أن الشركات الأجنبية التى تأتى للاستثمار داخل البلاد النامية لاتساعد الا بالنذر اليسير فى تنمية المعرفة التقنية ، كما ثبت أيضاً عدم جدوى نظام نقل المعرفة التقنية عن طريق انشاء المصانع الحديثة « بعقود تسليم المفتاح » .. وبالإضافة إلى هذا فإن اتفاقية جات اورجواى أو منظمة التجارة العالمية ، كما عرفت WTO قد شددت جداً فى نقل حقوق الملكية الفكرية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية . ومازالت الدول النامية فى حاجة ماسة لطرح هذه القضية الخطيرة دولياً .. على أى حال فإن الباب الرئيسى الذى سيظل مفتوحاً والذى ينبغى الدخول منه هو باب التنمية الذاتية للمعرفة التقنية والتى لن تتحقق إلا بالبحث العلمى الجاد والمرتبط بالواقع العملى واحتياجاته المتطورة . أما البحث العلمى الجاد فلا يحتاج فقط إلى ميزانية أكبر من جانب الدولة بل أيضاً إلى رجال على درجة عالية من المعرفة والقدرة على تحمل المسؤولية دون حسابات سياسية أو حسابات مجاملات شخصية ، وإلى برنامج زمنى مرتبط بأهداف معينة يتم تصميمه بالتعاون مع رجال الصناعة والمزارعين حتى يأتى ملبياً للاحتياجات العملية .

(١) جمهورية مصر ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد ١٩ ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٩ ، وذكر التقرير أن الدروس الخصوصية تشكل عبئاً خطيراً على ميزانية كل أسرة فى مصر كما أنها من أسباب الركود التجارى نظراً لأن الشطر الأعظم مما يدفع للدروس الخصوصية يكتنز ويخرج من دائرة التعامل .

أما المسألة الثالثة فى المعرفة فهى تنمية المعرفة « بال جودة » .. فالجودة بالنسبة للمنتج الوطنى ستصبح قضية فى غاية الأهمية سواء يبيع فى السوق المحلى أو فى السوق العالمى وذلك بعد تحول العالم بأكمله إلى نظام تجارة حرة فى إطار اتفاقية WTO وكذلك فى إطار العولة . فإن لم يستطع المنتج المصرى مستقبلاً أن ينتج بالجودة المطلوبة فلن يتمكن لا من المنافسة داخلياً أو خارجياً . ولكن النقطة المحورية هنا هى أن يتعرف أولاً على « مواصفات الجودة العالمية » . والافتقار إلى المعرفة هنا يعنى الفشل فى المنافسة فى السوق الداخلى والخارجى حتى إذا افترضنا حسن النوايا والاتجاه نحو تحسين الجودة على أسس محلية بحتة أو على أسس غير متفق عليها عالمياً ..

والقضاء على فجوة المعرفة بالنسبة للجودة ليس هاماً فقط للمنتج بل أيضاً للمستهلك . فالأخير رقيب على الأول .. وإذا كان المستهلك عليمًا بمواصفات الجودة الصحيحة للخدمة أو السلعة فإنه لن يشتري أو لن يشجع المنتجات التى لا تتفق مع هذه المواصفات ، والعكس صحيح . ومن ثم يشجع الانتاج الذى يتصف بالجودة المطلوبة فقط ..

كذلك فإن تعرف المستهلك على « الجودة » فى مجالات الخدمات سوف يسهم كثيراً فى رفع مستوى رفاهيته بشكل مباشر وغير مباشر . فالمستهلك الذى يقف على درجة من المعرفة بمواصفات مياه الشرب النظيفة أو الطعام الصحى أو طرق الوقاية من بعض الأمراض المعدية الخطيرة سيتمتع بصحة جيدة ولن يتكلف مصاريف اضافية للعلاج أو لن يكلف الدولة مصاريف لعلاجيه أو لعلاج من يصيبهم بالعدوى إذا مرض . والمستهلك الذى يعرف معنى الخدمة التعليمية الجيدة لن يفرط أبداً فى تعليم أولاده أو بناته على النحو الصحى .. ومن ثم فلا بد من القضاء على فجوة المعرفة الخاصة « بالجودة » (١) .

(١) معظم الناس لا يدرون ولا يقدرن الفرق بين اجتياز أبنائهم الامتحانات على أساس المقدرة الحقيقية أو على أساس الحظ . ولو قيل للواحد من الآباء أن ابنه أو ابنته قد نجح وتفوق بالحظ وحده فسيفرح جداً . مع أن هذا الأمر على المستوى الكلى يعنى الفشل التام مستقبلاً للجميع .

والمسألة الرابعة تخص استخدام الأجهزة المعلوماتية الحديثة والتمكن من التوصل إلى المعلومات عن طريقها .. والمشكلة أن مصر مثل معظم البلدان النامية تفتقر إلى المقدرة على حيازة الأجهزة المعلوماتية الحديثة (الكمبيوتر وأجهزة الفاكس والتليفون المحمول ... الخ) وهذا يقلل جداً من الفرصة المتاحة للحصول على مزيد من المعلومات والاستفادة من هذه المعلومات . وبالإضافة إلى هذا فإنه ليس كل من يملك جهازاً كالكمبيوتر أو غيره يستفيد منه على النحو الذى ينمى معرفته ويسهم فى التنمية الاقتصادية لبلده . فكم شخص فى البلدان النامية يملك هذه الأجهزة للتسلية ؟ وكم عدد الذين يملكونها لمعرفة الصفقات التجارية المتاحة فى أماكن أخرى من العالم .؟

وتشير الاحصائيات عن مصر إلى أن ٦٤ شخص فى كل ١٠٠٠ من السكان يشتررون صحفاً يومية ، ١٢٦ شخص فى كل ١٠٠٠ من السكان يمتلكون أجهزة تليفزيون ، ٥٠ فى كل ألف يمتلكون خطوط تليفون رئيسية (أما التليفون المحمول فما زالت أعداده محدودة جداً وغير محصورة) وكل ٨٠٥ فى الألف من السكان يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية . أما مضيفو الأنترنت فلا يزيدون عن ٣١٠ لكل عشرة آلاف من السكان . والاحصائيات السابقة عن ١٩٩٦ . وعند مقارنتها باليابان فى نفس العام سنجد أن ٥٧٦ فى الألف من السكان يشتررون صحف يومية ، ٧٠٠ فى الألف يمتلكون أجهزة تليفزيون ، ٤٨٩ فى الألف مشتركون فى خطوط تليفون رئيسية ، ٢١٤ فى الألف لديهم تليفون محمول ، ١٢٨ فى الألف يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية و ٧٥٨٠ مضيفو الأنترنت لكل عشرة آلاف . والرقمين الأخيرين أقل بكثير من الولايات المتحدة إذ يبلغ الأشخاص الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية ٣٦٢٤ فى الألف بينما أن مضيفو الأنترنت يبلغون ٤٤٢١١ لكل عشرة الاف شخص (١) .

ان تنمية المعرفة من أخطر المعارك التى يجب أن تخوضها مصر فى بداية القرن ٢١ وإلا فلن تقوم لها قائمة .

(١) تقرير البنك الدولى ، التنمية فى العالم ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

الفصل الثانى

الإصلاح الإقتصادى فى مصر

« الضرورة ، والبرنامج الرسمى ، وتقويم الانجازات »

أولاً - تفاقم المشكلات فى الثمانينات وضرورة الاصلاح الإقتصادى :

اتبعت حكومة مصر فى مطلع الستينات سياسة كان من شأنها الالقاء بثقلها شبه كاملاً فى النشاط الإقتصادى . فقد أقدمت على السيطرة على قطاعات التمويل والصناعة والنقل من خلال التأميمات واتبعت أسلوباً للتخطيط أقرب إلى المركزية منه إلى اللامركزية ، هذا بالإضافة إلى سابق سيطرتها على القطاع الزراعى من خلال السياسات الزراعية والسعرية والتسويق التعاونى للمحاصيل الايرادية الرئيسية .

وأصبحت الحكومة بهذا مسئولة مسؤولة أساسية عن تنمية الناتج والتوظيف داخلياً على المستوى الكلى .. ومن جهة أخرى أظهرت الحكومة ميلاً واضحاً إلى استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy من خلال أسلوب بدائل الواردات إلا أنها اضطرت إلى الاعتماد على الخارج فى التمويل .. وأحكمت السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات من جهة ومن خلال السيطرة على أنشطة التصدير من جهة أخرى ، كما أصبحت محتكرة للنقد الأجنبى من خلال « جهاز الرقابة على النقد الأجنبى » . وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة مسؤولة شبه كاملة عن التنمية الإقتصادية لمصر .

وبالرغم من تشجيع القطاع الخاص فى النصف الثانى من السبعينات وما بعد ذلك فقد بقى القطاع العام مستأثراً بنحو ثلثى ناتج النشاط الصناعى ونصف

النتائج المحلى (١) . كما ظلت الحكومة مسيطرة على ناتج المحاصيل الزراعية الرئيسية من خلال سياسات الدورات الزراعية والتسليم الجبرى بالأسعار الرسمية ، إلى أن بدأت فى تغيير هذه السياسات تدريجياً فى أواخر الثمانينات .

وأمكن خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ تحقيق معدلات مرتفعة فعلاً للنمو الاقتصادى من خلال تزايد حصيلة صادرات البترول وإيرادات قناة السويس والسياحة الدولية بالإضافة إلى تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبى .. ومع ذلك فقد زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة وغير عادية خلال نفس الفترة .. كما زادت أيضاً المعونات الرسمية التى حصلت عليها مصر (٢) .

وخلال فترة الرواج الكبير ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ازداد الاعتماد على البترول إلى حد أن صادرات هذه السلعة بلغت مايلغى القطن فى الخمسينات أى نحو ٨٠٪ من اجمالى الصادرات .. وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للصادرات التقليدية من السلع الأولية وكذلك لصادرات السلع الصناعية . ومع انحسار أسعار البترول فى السوق العالمى بعد ١٩٨٢ كان الأثر بالغاً على حصيلة الصادرات المصرية بوجه خاص وعلى التنمية بوجه عام .

وخلال الثمانينات استمر العجز فى ميزان الحساب الجارى واستمر الاعتماد على القروض الأجنبية لمواجهة بالرغم من ازدياد أعباء خدمة الدين بشكل صارخ وتزايد نسبة القروض غير الميسرة ذات الفائدة المتغيرة . وقد قيل أن استمرار

(١) انظر د. عبدالرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، طبة ١٩٩٥ ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، الاسكندرية ، صفحات ٨٨ - ٩٠ ، لمعرفة لماذا لم يتوسع القطاع الخاص بالرغم من تشجيعه على مستوى السياسة الرسمية .

(٢) زاد الدين العام الخارجى على مصر من ٤٣٥١ مليون دولار فى ١٩٧٥ والذى كان يمثل ٣٩٢٪ من الناتج القومى إلى ٣٢٦٣٦ مليون دولار فى ١٩٨٣ مثلاً ١٢٤٪ من الناتج القومى للدولة .

التمويل الخارجى كان ضرورياً لضمان استمرار القطاع العام فى دفع عملية التنمية . ولكن كما أثبتت التجربة فإن هذا القطاع لم يكن يدفع التنمية فى مصر بقدر ما كان يعرفها . فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه القطاع ظلت قائمة والسياسات السعرية الرسمية لم تكن قادرة على علاج هذه الاختلالات بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات . كما ثبت أن العراقيل الادارية وضعف الحوافز الخاصة ، والعمالة الزائدة ، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعاً وراء ضعف الكفاءة الانتاجية وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق العالمى .

وفى نهاية حقبة الثمانينات كان موقف المديونية الخارجية قد أصبح سيئاً فعلاً حيث وصل اجمالى الدين الخارجى إلى أكثر من ١٥٠ ٪ من اجمالى الناتج القومى كما أصبحت فوائده أكثر من ٤ ٪ من هذا الناتج .

وتدهورت معدلات التنمية الاقتصادية فلم يزد معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى عن ١٥ ٪ فى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ثم انقلب المعدل سلباً فى السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٠ بشكل خطير (انظر جدول ٣-١

وانعكست مشكلات التنمية الحادة داخلياً على الحكومة فى شكل عجز متزايد للميزانية ، وعلى الأفراد فى شكل ارتفاع لمعدلات البطالة ومستويات الأسعار ، وانخفاض لمستويات المعيشة الحقيقية .

وبالنسبة لميزانية الدولة وصل العجز إلى نحو ٢٠ ٪ سنوياً من اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . ولقد ازداد الانفاق العام من حوالى ٥٠ ٪ إلى ٥٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٦٣ ٪ من هذا الناتج فى النصف الأول من الثمانينات . هذا علماً بأن النسبة المقارنة فى الدول النامية فى نفس الفترة لم تتجاوز فى المتوسط ٤٠ ٪ من اجمالى الناتج المحلى .

وتمثلت الأسباب الأساسية لزيادة الانفاق العام فى زيادة نفقات الدفاع والأمن الداخلى والدعم والزيادة المستمرة والسريعة فى أعداد موظفى الدولة مع الالتزام بتبرقياتهم الدورية .. وقد تمكنت الحكومة من زيادة الإيرادات العامة من نحو ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٤٠٪ من هذا الناتج فى أوائل الثمانينات إلا أن هذه الزيادة لم تجابه إلا جزء محدود من مشكلة العجز فى الميزانية العامة . ولقد كانت مشكلة الدعم تمثل بالنسبة للحكومة مايشبه الكابوس الثقيل .. فقد اعتادت العائلات ذات الدخل المنخفض (الفقيرة ، التى قدرت فى أحد تقارير البنك الدولى بنحو ٦ ملايين عائلة) (١) الحصول على معظم السلع الضرورية : الخبز والسكر والشاى وزيت الطعام ووقود الطهى (الجاز السائل أو الغاز) بأسعار مدعمة من الدولة . وكذلك اعتاد « الجميع » الحصول على مواصلات رخيصة وتعليم بالجان من الألف إلى الياء للأبناء ورعاية صحية مجانية فى المستشفيات العامة ، بالإضافة إلى ضمان وظائف للأبناء بمجرد أن يتموا تعليمهم وضمان الترقى وزيادة الراتب دورياً حتى وإن لم يزد الناتج ... الخ . . وقد زادت أعباء هذه النفقات العامة مع النمو السكانى سنة بعد أخرى فكيف يمكن تقليص هذه النفقات أو وقف نموها ؟؟ لقد أسرفت الدولة فى الوعود الخلافة لعامة الناس منذ الستينات ، برعايتهم الاجتماعية وضمان حد أدنى لمستويات معيشتهم وضمان التوظيف الكامل .. وفى ظل العجز المستمر عن تحقيق معدلات تنمية مناسبة فى الثمانينات وزيادة أعباء المديونية الخارجية أصبحت المعادلة صعبة بل تكاد تكون مستحيلة الحل ما لم يحدث تراجع سياسى منظم عن الوعود الخلافة التى قطعت فى زمن سابق .

وتطورت الأسعار تطوراً خطيراً فى النصف الثانى من السبعينات وبعد ذلك بشكل أكثر حدة فى الثمانينات . وقد كانت مصر تضرب مثلاً فى كتب التنمية

(١) وذلك بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٠ - ٤٢ دولار للعائل شهرياً .

انظر . World Bank, Country Brief, 1992, p. 433 .

الاقتصادية على المستوى العالمى فى الستينات بأنها دولة نامية تتمتع باستقرار أسعارها بالرغم من زيادة انفاقها الاستثمارى وازفاقها العام ، ولكن استقرار أسعار الستينات كان فى جزء منه مصطنعاً بسبب الرقابة الحكومية المتشددة على الأسعار حتى فى أوقات اختناقات العرض التى ترتبت على نقص الناتج من بعض السلع مابين الحين والآخر . أما الجزء الآخر من الاستقرار فلاشك أنه كان مرتبطاً بالوضع الاقتصادى العام للدولة المتميز نسبياً (بالمقارنة بالحقبات التالية فى السبعينات والثمانينات) والذى لم يكن قد شهد بعد آثار السياسات الاقتصادية الخاطئة والاختلالات الهيكلية التى وضعت بذورها حينذاك .

والجدول (٢ - ١) يبين تطورات الأسعار على مدى واحد وعشرين عاماً من ١٩٧١ إلى ١٩٩١ .

تطورات الأسعار
أرقام قياسية للأسعار

السنوات	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
رقم شامل للتاج المحلي (GDP) الاجمالي	٢٣٥٨	٢٢٣٣	٢١٩٩
الزراعة	١٧٦٦	١٥٩٩	١٥٠٠
الصناعة	٢١٧٧	٢٠٠١	١٩٩٩
أسعار المستهلك	١٥٥٨	١٥٠٠	١٤٥٧

السنوات	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١
رقم شامل للتاج المحلي (GDP) الاجمالي	٣٦٦	٥٨٩	٥٤٣
الزراعة	٥٨٠	٥١٤	٤٥٣
الصناعة	٢٩٣	٦٩٣	٦٧٩
أسعار المستهلك	٥١٤	٤٤٣	٣٨٦

مصدر البيانات : World Bank, World Tables, 1993

ويلاحظ أن الرقم القياسى الشامل لأسعار الناتج المعلى ارتفع بنسبة ٤٥٧٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ ونسبة ١٤٥٧٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠. ويلاحظ أن معظم الزيادة فى الأسعار حدثت بسبب السلع الصناعية ثم الزراعية حيث ارتفعت هذه بنسب ٢٢٨٪، ١٦٥٪ على الترتيب فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠. أما أسعار المستهلك فقد ارتفعت بنسبة ١٣٨٪ الأمر الذى يرجع إلى محاولة الحكومة الحفاظ على استقرارها نسبياً .. ولكن الارتفاع على أى حال من الأحوال كان كبيراً .

أما فى الثمانينات فقد استمرت الأسعار فى موجهها التضخمية وبمعدلات مرتفعة ولكن أقل نسبياً مما حدث فى السبعينات بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية ، وأكبر بكثير جداً مما حدث فى السبعينات بالنسبة لسلع المستهلك . فارتفعت أسعار السلع الزراعية والصناعية بنسبة ٢٢٠٪ و ١٣٧٧٪ على الترتيب فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٣٣١٦٪ فيما بين العامين المذكورين .. وحدثت معظم الزيادات الهائلة فى النصف الثانى من الثمانينات .. وكان لارتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلك بالصورة الهائلة التى حدثت أثر كبير ومباشر فى خفض مستويات المعيشة الحقيقية وزيادة شعور الفقراء بالفاقة . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى أسعار المستهلك إلى تخلى الحكومة التدريجى عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية.

أما البطالة فقد ارتفعت معدلاتها . ولانتكلم هنا عن البطالة المقنعة أو العمالة الزائدة فى بعض القطاعات باننتاجية حقيقية منخفضة جداً (ربما تقترب من الصفر)، وإنما نتكلم عن البطالة المفتوحة Open un-employment والتى تضاعفت فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ثم زادت مرة أخرى مع الانكماش التدريجى الذى حل بالنشاط الاقتصادى. وقد قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو ١٦ مليون شخص أو مايساوى ١٢٪ من قوة العمل الكلية . ثم ارتفعت هذه النسبة ٩٪ إلى ٢١ مليون شخص أو ١٤٪ من قوة العمل الكلية فى ١٩٩١. وقد لوحظ أن نحو ٧٥٪ من المتعطلين كانوا ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وأن ٩٠٪ منهم ممن يحملون مؤهلات تعليمية

متوسطة (٧٦٥) أو مؤهلات عالية (٧٢٥) . كما لوحظ أنه بخلاف بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات فإن بقية المتعلمين عبارة عن عمال (غالباً من الذكور) غير مهرة وغير متعلمين غالباً مما يدل على أنه لم تكن هناك مشكلة بطالة بالنسبة للعمال ذوى الخبرة أو المهارة . أما عن أهم أسباب بطالة المتعلمين فى الثمانينات فيتمثل أولاً فى السياسة الحكومية الجديدة التى تراجعت تدريجياً عن الالتزام بتدبير وظيفة لكل حاصل على مؤهل علمى . فهبطت التعميمات الجديدة للخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة من ١١٠ر٠٠٠ سنوياً فى ١٩٨٥ إلى ٣٠ر٠٠٠ سنوياً فى ١٩٩١ . ثانياً أن بعض القطاعات الخدمية الهامة التى كانت فى حالة توسع فى النصف الثانى من الثمانينات وعلى رأسها قناة السويس والسياحة اتبعت سياسات توظف متحفظة . ثالثاً أن القطاع الخاص الذى كان يتلقى تشجيعاً متزايداً من الدولة والذى كانت استثماراته تنمو بنسبة أكبر من الاستثمارات العامة ظل محووظاً بعدد من المشكلات التى عرقلت نمو نشاطه الانتاجى بصفة عامة وحدث من مقدرته على امتصاص نسبة متزايدة من قوة العمل . وقد تناولنا هذه المشكلات فيما قبل (١) . ولكننا فى مجال الحديث عن البطالة لابد أن نذكر أن أهم المشكلات التى أعاققت نمو قوة العمل لدى القطاع الخاص تمثل فى تشريعات العمل التى لاتستطيع أن تحمى أصحاب المشروعات الخاصة من العامل المهمل أو المستهتر أو العامل غير الكفؤ .. وقد تسببت هذه المشكلة فى حصد ذاتها فى ضعف مرونة التوظيف لدى القطاع الخاص بكافة المقاييس . رابعاً لوحظ أن الكفاءات أو المؤهلات المتاحة لدى النسبة الكبرى ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة من المتعلمين تعليماً عالياً أو متوسطاً لاتتناسب مع الاحتياجات الفعلية أو الواقعية فى سوق العمل .. وهذه هى مشكلة الفجوة بين برامج التعليم وواقع النشاط الاقتصادى فى مصر .

وفى اطار التراجع عن الدعم الرسمى للسلع الضرورية ، وارتفاع المستوى العام

(١) د. عبدالرحمن يسرى ، قضايا اقتصادية معاصرة ، ١٩٩٥ ، انظر الفصل الثالث - مشكلات

القطاع الخاص ص ٨٨ - ٩٠ .

للأسعار بصفة مضطربة وزيادة معدلات البطالة كان من الطبيعي أن تنخفض مستويات المعيشة الحقيقي لدى فئة عريضة من المجتمع . هذه الفئة لا تكون فقط ممن يحصلون على المستويات الدنيا من الدخل وإنما أيضاً من غالبية موظفي الدولة ونسبة كبيرة من موظفي القطاع العام ، بالإضافة إلى المتقاعدين والمسنين والأرامل اللاتي لا عمل لهن وأطفالهن والمعجزين عن العمل .. أما أصحاب المستويات الدنيا من الدخل فيتألفون من العمال الأجراء الذين يفتقرون إلى مهارة معينة سواء في النشاط الزراعي أو الصناعي أو غيرها .. وهناك أعداد كبيرة من الرجال والنساء تعمل في أنشطة هامشية في قطاع الخدمات سواء في الحكومة أو خارجها .. وربما لم يحصل الواحد منهم في المتوسط على أكثر من ٧٥ - ٨٥ جنيهاً مصرياً شهرياً في أواخر الثمانينات بينما يعمل عدداً من الأفراد . ولقد ذكر في أحد التقارير الدولية الصادرة في مطلع التسعينات أن نحو ٢٠ - ٢٥٪ من السكان في مصر يعيشون على دخل لا يتجاوز ٣٥ دولار شهرياً (نحو مائة جنيه وخمسة بسع صرف ١٩٩١) وأن هذا هو تعريف « الفقير » في مصر (١) . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيكونون نحو ٦ - ٧ مليون نسمة أو نحو ١١ - ١٢٪ من السكان وهم يعتمدون غالباً على الإعانات الرسمية من الحكومة والتي لا تكفي احتياجاتهم المعيشية الأساسية . كما ذكر نفس التقرير أن عوامل « النحر » التي عملت في الدخول الحقيقية بسبب التضخم في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ دفعت العديد من العائلات إلى خط الفقر ، أو قريباً جداً منه . وذكر أن معظم أرباب هذه العائلات مستخدمون لدى القطاع العام . وهؤلاء هم صغار العاملين الذين ربما كانوا يحصلون على دخول تتراوح بين ٤٢ - ٤٥ دولار شهرياً (٢) .

أما عن كبار موظفي الحكومة والقطاع العام فقد كانوا ينتمون فعلاً إلى طبقة

(١) انظر . World Bank, Country Brief 1992, p 433

(٢) نفس التقرير السابق - نفس الصفحة

مميزة اجتماعياً ومتوسطة الحال اقتصادياً حتى ١٩٧٣ . ثم بدأت الأمور تتغير سريعاً بالنسبة لهم من الناحية الاقتصادية حيث كانت دخولهم لاتزيد اطلاقاً بمعدلات متناسبة مع الارتفاع المتتالي فى المستوى العام للأسعار .. وربما أن مثلاً عددياً تقريباً يشرح الحالة المذكورة .. فقد كان السيد فلان يحصل على خمسين جنيهاً مصرياً شهرياً فى مطلع عام ١٩٧٣ وهو عائل لزوجته لاتعمل وثلاثة أبناء . ومرتبته هذا كان يكفل له حياة معيشية متوسطة بل وكريمة من ناحية الغذاء والملبس والسكن والتعليم .. لقد أصبح فى ١٩٩٠ يحصل على أربعمائة جنيه مصرى وهو يعتبر بهذا من كبار موظفى الدولة . لقد ارتفع مرتبه بنسبة ٧٠٠٪ بين ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ولكن نفقات المعيشة (تبعاً للرقم القياسى لأسعار المستهلك) ارتفعت فى نفس الفترة بنحو ٧٥٥٪ (انظر الجدول ٢-١) وقد أصبح ابناءه يتعلمون فى الجامعة وزادت مصروفاتهم .. انه الآن أفقر مما كان عليه منذ سبعة عشر عاماً رغم أنه ترقى وظيفياً وتضاعف راتبه عدة مرات .

وهناك فئة أخرى لاتذكرها عادة التقارير بالرغم من أن أحوالها المعيشية تدهورت بصفة مستمرة منذ أواخر السبعينات وهذه تضم ملاك العقارات السكنية والأراضى الزراعية المؤجرة . فهؤلاء الملاك قد خضعوا للقوانين التى حددت العلاقة بينهم وبين المستأجرين لعقاراتهم أو أراضيتهم .. وقد ظلت أجرة الوحدات السكنية ثابتة منذ منتصف الستينات .. ولم يشعر الملاك بحدة المشكلة الا بعد ١٩٧٥ حينما بدأت الأسعار فى الارتفاع بصفة متتالية بينما أن ايراداتهم من الاجارة ثابتة لاتتغير .. وتدهورت الدخل الحقيقية بشكل هائل بالنسبة لهذه الفئة . ونفس هذا الوضع تقريباً حدث بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية الذين قاموا بايجار أراضيتهم للغير وتحددت اجارة الفدان الواحد لهم بسبعة أمثال الضريبة وظلت هذه الضريبة ثابتة فظلت أيضاً الاجارة ثابتة بالرغم من استمرار الأسعار فى الارتفاع . ولم يتغير هذا الوضع الا فى أواخر الثمانينات وبشكل فى غاية البطء لم يغير من الأحوال إلا هامشياً .. ويمكن تمييز بعض حالات صغار الملاك الذين أصبحوا فقراء مدقعين فى ظل هذه الظروف

بسبب اعتمادهم أساساً في معيشتهم على الايجارات المستمدة من ملكياتهم .
ويلاحظ أن مشكلات ملاك العقارات السكنية والأراضي المؤجرة لم تقتصر
عليهم وعلى أحوالهم المعيشية وإنما انعكست على بقية المجتمع وكان لها اثار
مضاعفة . فلقد ترتب على الايجارات المنخفضة للأراضي الزراعية اساءة استخدام
لها وبالتالي اخفاق في تحقيق أقصى ناتج زراعي منها (١) مما كان له أثره على
التنمية الزراعية ومستويات المعيشة للجميع فيما بعد .

أما الايجارات المنخفضة الثابتة للعقارات السكنية فقد أدت إلى نمو عرض
الوحدات السكنية المخصصة للايجار نمواً بطيئاً للغاية لا يتناسب مع زيادة الطلب
على الإسكان ، خاصة في المدن . فظهر فائض طلب متزايد في مجال الشقق
المخصصة للايجار . وفي أواخر السبعينات أصبحت هناك أسواق سوداء غير عادية
في نشاط الإسكان بالإيجار رفعت الايجارات الفعلية أحياناً إلى حدود خرافية عن
طريق ترتيبات « خلو الرجل » (٢) للشقق السكنية التي سبق استخدامها و
« مقدمات الايجار » (المفقودة) للشقق السكنية الجديدة . وظلت الأزمة تتزايد في
الثمانينات واشتدت حدتها على أصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة من الشباب
الذي يبحث عن سكن في مستقبل حياته . ولم تتوانى الحكومة في تضيق الخناق
على من يتعاملون في نشاط الإسكان بترتيبات « خلو الرجل » أو « المقدمات »
ولكن هذه السياسة لم تحل المشكلة القائمة بل زادت بها حدة حيث احجم القطاع
الخاص تقريباً بالكلية عن بناء مساكن جديدة للايجار واقتصر الأمر على البناء

(١) حدد قانون الاصلاح الزراعي اجارة الفدان بسبعة أمثال الضريبة المفروضة عليه والتي يدفعها
المالك . ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار انخفضت القيمة الحقيقية للاجارة بشكل مستمر .
وأصبح دفع الاجارة سنوياً لا يستلزم بالضرورة الاستخدام الكثيف للأرض أو العمل على رفع
انتاجيتها للحصول على أقصى ناتج ممكن . وزاد الأمور تعقيداً وجود فرص عمل متاحة للعمال
المصريين في البلدان العربية الخليجية بأجور مرتفعة . فهاجر كثير من الفلاحين وأهملوا الزراعة
والأرض مع استمرار احتفاظهم بها ودفعهم للاجارة .

(٢) مقابل تنازل المستأجر للشقة عنها لمستأجر جديد .

لأجل التمليك ..

وهكذا وصلت المشكلة إلى أقصاها حيث كانت أسعار شقق التمليك محلقة في الارتفاع بالمقارنة بمتوسط الدخل للفرد في المجتمع .. وأصبح بند الاسكان المرتفع التكلفة، أو قل « الباهظ التكلفة » (والذى لم تعبر عنه أبداً الأرقام الرسمية للأسعار)، أحد أسباب انخفاض المستوى المعيشى الحقيقى لمعظم أفراد المجتمع المصرى . ولقد كان من الممكن أن تسهم الحكومة فى حل المشكلة ببناء مساكن للايجار لتعويض النقص فى نشاط القطاع الخاص .. وقد تم هذا ولكن بمعدلات لم تكن تكفى اطلاقاً لمواجهة المشكلة (١) . وللأسف فإن النسبة الكبرى من نشاط الحكومة فى مجال بناء المساكن تم خلال الثمانينات على الشواطئ الشمالية الغربية لأغراض السياحة المحلية الصيفية . ولقد اعتبر البعض أن المدن السياحية الجديدة على الشاطئ الشمالى غرب الاسكندرية ، ابتداء من زهراء العجمى ثم مراقيا ثم مارييللا ومارينا العلمين تعد انحزاً رائعاً لوزارة التعمير مع أنها فى الواقع تمثل انحرافاً خطيراً عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية . فهذه المدن لم تواجه المشكلة الحقيقية للمجتمع المتمثلة فى أزمة الاسكان الحادة داخل المدن الكبرى: القاهرة والاسكندرية وغيرهما . وبالإضافة فإنها لا تستخدم إلا فى شهر أو شهرين فقط من فصل الصيف وتظل معطلة بقية العام .. فما هى تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع فى هذه الحالة ؟ أنها تكلفة باهظة بجميع المقاييس .

(١) ورد فى تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٧ الصادر فى ١ فبراير ١٩٨٦ ، أن هذه الخطة استهدفت انشاء ٨٠٠ ألف وحدة سكنية بمتوسط سنوى قدره ١٦٠ ألف وحدة .. ولما كان القطاع الخاص عاجزاً عن بناء المساكن لمحدودى ومتوسطى الدخل فكان الأمر يستلزم أن تخصص هذه الوحدات للاسكان الاقتصادى . ومع ذلك يقر التقرير المذكور « زيادة نسبة التنفيذ بالنسبة للاسكان فوق المتوسط والفاخر وارتفاع الأهمية النسبية عما هو مستهدف لها بالخطة » حيث بلغ ٤٢.٥٪ من الاجمالى « الأمر الذى تطلب صدور قرارات ادارية بوقف اصدار تراخيص لهذا المستوى من الاسكان .. » التقرير المذكور ص ٢٠ .. وثمة سؤال آخر وهل كانت ١٦٠ ألف وحدة سكنية فى السنة تكفى حتى يفرض تخصيصها جميعاً للاسكان الاقتصادى إذا علمنا أن نحو ٤٠٠ ألف وحدة سكنية فى السنة كانت مطلوبة بسبب الزيادة السكانية .

وتبقى فى النهاية مشكلة عدالة توزيع الدخل فى المجتمع . والعدالة فى التوزيع ليست مطلوبة فقط على أسس دينية وإنسانية واجتماعية وإنما أيضاً على أسس اقتصادية . فالشعور الذى يصيب بعض فئات المجتمع بأنها أصبحت أكثر فقراً لأسباب خارجة عنها أو أنها لاتنال حقتها فى الناتج القومى يضعف حافزها على المشاركة الايجابية فى الجهود الانمائية المتواصلة .. بل يضعف شعورها بالانتماء إلى الوطن ويحفزها على الهجرة (١) .

لقد أدت مشكلات الفقر المتزايدة لدى فئة عريضة من السكان فى الشمانينات إلى الانحراف عن النمط العدل لتوزيع الدخل .. ولقد كان للتضخم دور أساسى فى تزايد هذه المشكلات .. ومن جهة أخرى ساعد التضخم فئات أخرى أقل عدداً وتمثل نسبة صغيرة من السكان على تحقيق زيادات كبيرة فى دخولها الحقيقية . لقد تمكن بعض المزارعين من تحقيق ارتفاع فى دخولهم الحقيقية من خلال اقدامهم على انشاء مشروعات للانتاج الحيوانى أو الداجنى أو من خلال قيامهم بانتاج محاصيل غير تقليدية وغيرها خاضعة للسياسات الزراعية والسعرية للدولة .. كذلك نجح بعض اصحاب المشروعات الصناعية الخاصة فى تنمية أعمالهم بمعدلات مرتفعة نسبياً ،

(١) لاحظ العديد ممن تناولوا الموضوع أن : هجرة العقول ، من معظم الدول النامية إلى العالم المتقدم ارتبطت أساساً بشعور الفئات المهاجرة أنها لاتستطيع أن تنال حظها العادل من الدخل بالإضافة إلى أنها لاتلقى تقديراً كافياً من المجتمع . وحيث لوحظ أن التضخم يلعب دوراً هاملاً فى عملية إعادة توزيع الدخل فقد وجد أنه يتسبب فى ابتعاد اصحاب الخبرات والمؤهلات العلمية العالية عن الوظائف العامة للدولة أو الوظائف التى تتطلب شعوراً خاصاً بالمسؤولية مثل التعليم أو الخدمة فى المستشفيات العامة أو القضاء وذلك لتدهور الدخل الحقيقية لهذه الوظائف ، بينما أن أعمالاً أخرى يسيرة تجلب دخلاً حقيقياً متزايدة . وهذا كله مما يؤثر على اتزان المجتمع ، وتنميته الاقتصادية والاجتماعية .

راجع أيضاً : عبدالرحمن يسرى أحمد ، التحليل الاقتصادى ، ١٩٨٨ قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، ص ١٤٠ - ١٤٤ .

مثال أصحاب مشروعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية ، فحققوا دخولاً حقيقياً متزايداً . أما الفئة التي تمكنت فعلاً من زيادة نصيبها من الدخل القومي خلال التضخم المستمر والظروف الصعبة التي مر بها المجتمع فتمثلت في أصحاب الأنشطة الخدمية الخاصة ، والتي تضم سمسرة العقارات والأراضي ، وكبار التجار خاصة العاملين منها في أنشطة التصدير والاستيراد ، والحرفيين أمثال من يعملون في إصلاح السيارات وأعمال السمكرة والدهانات وصيانة الأدوات الكهربائية في المنازل ومن يمارسون أعمال المعمار والبناء ، والمهنيين أمثال الأطباء أصحاب العيادات الخاصة والمدرسين الخصوصيين والمحامين ... الخ بالإضافة إلى من يمتنون أعمال اللهو مثل الغناء والرقص .. وكل هؤلاء حققوا زيادات متتالية وغير عادية في دخولهم الحقيقية بسبب مقدرتهم على تحديد أسعار خدماتهم بمرونة بما يتناسب مع أحوال النشاط الاقتصادي وتمكنوا من رفع هذه الأسعار دائماً بمعدلات تفوق معدلات التضخم (ربما بكثير) وبسبب أن معظم نشاطهم يتم من خلال القطاع غير الرسمي فلا يصل رجال الضرائب إليهم أبداً وحتى إذا توصلوا إليهم لا يستطيعون إثبات حقيقة نشاطهم.

ثانياً - برنامج الإصلاح الاقتصادي :

اتضح ضرورة الماسة للإصلاح الاقتصادي في مصر في إطار المشكلات العديدة التي تراكمت وتفاقت خلال الثمانينات ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمي في ربيع ١٩٩٠ .. ولم يكن قيام الدولة بهذا البرنامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB وبعض الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويطلق على البرنامج الإصلاحي الذي تمهدت الحكومة المصرية القيام به

(برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي) (١)

" Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) " .

(١) البيانات التالية عن البرنامج الإصلاحي (ERSAP) من :

World Bank, Country Brief (Egypt), 1992 .

وعنده الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد .
ويرتكز البرنامج على ثلاث قواعد : ١ - تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن
الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ماسمى ترتيبات المساندة لأو
استعدادات الإسعاف (Stand-by Arrangement ، ٢ - التعديل الهيكلى
لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الانتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما
تجرى عملية التحول لمصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك
بمساعدة قرض من البنك الدولى سمي بقرض التعديل الهيكلى (مايساوى ٢٠٠
مليون دولار) ٣ - تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضيق من نطاق
الآثار المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد
ممكن وذلك بمساعدة صندوق اجتماعى للتنمية - Social Fund for Devel-
opment" والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة
للمساعدات .

واستهدفت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح والتعديل الهيكلى مايلى :

(أ) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة الملاءة
المالية Credit worthiness للدولة . ، (ب) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها على
الوفاء بالتزاماتها Banks' solvency والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع
مستوى أدائها ، (جـ) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح
العلاقات المالية بينها وبين الحكومة ، (د) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى الصناعة
والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلا والطاقات تدريجياً بما يتناسب مع التكلفة
الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية ، (هـ) التخلص من أى قيود
غير جمركية (خلاف التعريفية) على الواردات والصادرات والعمل على خفض
التعريفية على الواردات ، (و) تشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال إلغاء
أنواع الرقابة على الاستثمار والانتاج وإنهاء الاحتكارات الحكومية وكذلك أوضاع

التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة في مشترياتها مستلزمات انتاجها من القطاع العام ، (ز) تقليل الآثار المعاكسة للاصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق صندوق التنمية الاجتماعى .

وفيما يلى نستكشف ماتمكن البرنامج من اصلاحه أو تعديله أو التهيئة لتعديل هيكله فى نشاطنا الاقتصادى . ولايعنى هذا أننا سوف نتطرق إلى كل نقطة من نقاط البرنامج .. فالحقيقة أننا سوف نولى فقط أهم النقاط بالاهتمام فى هذه المرحلة .

١ - مواجهة التضخم

إن مواجهة التضخم لأجل خفض معدلاته التى وصلت إلى متوسط ٢٠ ٪ سنوياً فى أواخر الثمانينات وقبل الشروع فى برنامج الاصلاح لم تكن عملية سهلة أو يسيرة . وقد تمثلت السياسة المتبعة لخفض معدل التضخم فى مجموعة اجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وهى :

أ - التحكم الشديد فى الاصدار النقدى الجديد .

ب - تضيق الائتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الائتمانية .

ج - رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك وخفض القروض لأجل الاستهلاك .

د - رفع مستوى سعر الخصم .

هـ - اقتراض الدولة من الأفراد باصدار أذون خزانه مميزة بأسعار فائدة تعتمد على حالة الطلب والعرض (فائدة معومة) ، وذلك لامتناس السيولة النقدية من أيدي الأفراد .

و - خفض الانفاق العام للدولة .

وقد قيل أن هذه الوسائل لم تأت بنتائج ايجابية خلال السنة الأولى من البرنامج إذ أن معدل التضخم السنوى بلغ ٢٠٧٪ فى العام ١٩٩١/٩٠ مقابل ٢١٤٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ مما يعنى انخفاض بنسبة ٧٪ فقط (١) .

وتشير بيانات البنك المركزى إلى أن معدل التضخم انخفض فى ١٩٩٢ إلى ٩٧٪ ثم ارتفع فى ١٩٩٣ مرة أخرى حتى وصل ١٥٪ . وفى ١٩٩٤ أشارت البيانات الرسمية إلى انخفاض معدل التضخم إلى ٦٤٪ وهو معدل لم يعرف منذ حقبات عديدة ثم ارتفع المعدل إلى ١٠٪ فى ١٩٩٥ (٢) .

وثمة مشكلتان فى البيانات الرسمية عن الأسعار أولهما أنها ليست بالضرورة كافية أو شاملة أو طازجة دائماً ، الأمر الذى يحتم علينا أن نأخذها على أنها تقريبية إلى أن نتأكد من دقتها بطرق أخرى .

فمثلاً نجد أن المتوسط السنوى لمعدل التضخم كما ورد فى تقارير البنك الدولى (نقلاً عن المصادر الرسمية) بلغ ١٣٢٪ خلال الثمانينات وهذا أقل بكثير مما كان سائداً فعلاً فى مصر ، كما عرف فيما بعد . والثانية أن الرقم القياسى للأسعار يظهر لنا الرقم العام وعلينا أن نفحص التغيرات فى أسعار السلع التى يتركب منها حتى نعرف أيها كان السبب فى ثبات الرقم العام للأسعار أو فى زيادته أو انخفاضه ، وأى هذه الأسعار تغير لصالح المستهلك محدود الدخل أو الفقير أو لغير صالحه .. فمثلاً ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بنسبة ١٥٪ ولكننا نجد أن أسعار المسكن والوقود ارتفعت بنسبة ١٨٫٢٪ وأن أسعار الأثاث ومواد النظافة والخدمات ارتفعت بنسبة ٣٨٪ بين العامين المذكورين . مثال آخر : نجد أنه بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ سجل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ارتفاعاً بنسبة ٦٤٪ فقط ومع ذلك ارتفعت أسعار

(١) انظر الأهرام الاقتصادى ١٩٩٢/١/٦ ص ١٢ . والأرقام عن تقرير البنك المركزى المصرى .

(٢) انظر البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، مجلد ٣٥ ، عدد ١٩٩٥/٩٤/٤ ، ص ١٤٦ .

الحبوب والنشويات بنسبة ٧.٨٧٪ كما ارتفعت أسعار الخضمر والفاكهة بنسبة ١٧.٧٪ واستمرت أسعار المسكن والوقود فى الارتفاع بنسبة ٤.١٠٪ .

ومهما كان الأمر فقد أمكن عن طريق الوسائل الانكماشية التى اتبعت ابتداء من تنفيذ البرنامج الاصلاحى فى مطلع ١٩٩١ الحد من معدل التضخم. وتشير البيانات الرسمية أن هذا المعدل قد انخفض إلى ٦٪ فى ١٩٩٧ .

إلا أن المشكلة فى مواجهة التضخم خلال المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح حتى عام ١٩٩٥ تمثلت فى الاعتماد المفرط على الوسائل الانكماشية. ولم يكن من الممكن الاستمرار فى توقع مزيد من الخفض فى معدلات التضخم سنة بعد أخرى باتباع نفس الأساليب الانكماشية فهذه الأساليب بطبيعتها قصيرة الأجل ، فلا يمكن التماذى فى استخدامها بشدة فى الأجل الطويل .

إن السقوف الإئتمانية مثلا على مستوى النشاط المصرفى كله والتى اتبعت فى السنوات الأولى لم تكن سوى سقوفاً على الاستثمار الكلى داخل الاقتصاد . كذلك فإن رفع أسعار الفائدة المدينة لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك أدى دوره وأكثر خلال ١٩٩١ و ١٩٩٢ على وجه الأخص ، بل وأن الكثير من الأفراد الذين كانوا يحتفظون بدولارات أمريكية بدلاً من الجنيهات المصرية تشجعوا بأسعار الفائدة المرتفعة على الجنيه المصرى والتى صاحبتهها أسعار فائدة منخفضة على الدولار الأمريكى فى نفس الوقت ، وقاموا بتحويل مدخراتهم الدولارية إلى جنيهاً مصرية وأودعوها فى البنوك المصرية (١) .. وهكذا امتصت البنوك فى مصر سيولة كبيرة كانت فى أيدي الأفراد ، حتى أن الجهاز المصرفى

(١) وساعد على هذا الاتجاه الفتوى الرسمية بجواز التعامل بالفائدة وذلك بالرغم من اجماع علماء المسلمين ورأى مشيخة الأزهر حينذاك بأن الفائدة ربا أكيد . ولاشك أن الفتوى جاءت فى توقيت مناسب للبرنامج .

قد تجمع لديه في يونيو ١٩٩٣ ودائع بالعملة المحلية بلغت ٨٨ مليار جنيه مصري^(١). واستطاعت الحكومة أيضاً امتصاص قدر كبير من السيولة في أيدي الأفراد عن طريق أذون الخزانة التي أصدرتها « بأسعار فائدة تتحدد وفقاً للعرض والطلب » وقد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على المدخرات الحقيقية في تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من الاعتماد على إصدار البنكوت مما ساعد على الحد من الضغوط التضخمية^(٢) .. ولكن لم يكن ممكناً أن تستمر مكافحة التضخم بهذه الأساليب . فمعظم مدخرات الأفراد أصبحت ودائع لدى البنوك أو تحولت إلى أذون خزانة لدى الحكومة . وماذا تفعل البنوك بالسيولة النقدية الكبيرة أو الهائلة التي تجتمعت لديها بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة (تبعاً لارتفاع الأسعار المدينة) إلى حد لم يعد يشجع رجال الأعمال على الاستثمار . فهم يقارنون بين معدلات الربحية الصافية المتوقعة من استثماراتهم وسعر الفائدة . كيف كان يمكن إذا الاستمرار في نفس الأساليب .

وكيف كان يمكن للحكومة الاستمرار في إصدار أذون خزانة بأسعار فائدة معومة وذلك لتغطية العجز في الموازنة العامة ؟ فالمعلوم أن المبالغ المجمعة من أذون الخزانة لم تكن تستثمر مما أصبح يمثل عبئاً متزايداً على الحكومة في شكل مدفوعات الفوائد في حالة الاستمرار .

إن الأساليب التي اتبعت لمعالجة التضخم في مصر كانت بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية ولم يكن ممكناً أن تستمر في علاج المشكلة إلا على حساب التنمية الاقتصادية وهو على خلاف المطلوب . فماذا كان متوقفاً من هذه الأساليب ؟ معجزة تتحقق داخل الاقتصاد المصري فينخفض معدل التضخم بشكل حاد خلال عام أو عامين ثم نبدأ في علاج المشاكل الأخرى ؟ لقد كان

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي ١٩٩٣/٩٢ ، وقد بلغت الودائع بالعملة الأجنبية في نفس التاريخ ٤١٣ مليار جنيه .

(٢) بيان رئيس الحكومة في ديسمبر ١٩٩١ - نفس المصدر السابق .

هذا مستحيلاً لأن الأسباب الهيكلية للتضخم في مصر لم تتعرض للعلاج إلا هامشياً خلال فترة المواجهة بالأساليب النقدية والمالية الانكماشية وهذه الأسباب الهيكلية قد أعدت لها وسائل علاجية أخرى من خلال البرنامج الاصلاحى . لهذا تغيرت السياسة الاقتصادية للدولة تدريجياً فى اتجاه العلاج الهيكلى فى النصف الثانى من التسعينات . ومع ذلك مازالت السياسة المالية تلعب دوراً انكماشياً إلى الآن .

والحقيقة أن التضخم فى مصر يرجع أساساً إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة التى كان الناتج الحقيقى ينمو بها - ومازال - بالمقارنة بالمعدلات المرتفعة لنمو الطلب الكلى النقدى داخل الاقتصاد .

وبالنسبة للسنوات القادمة فإنه لم يعد ممكناً فى هذه الظروف أن نتوقع من الأساليب العلاجية النقدية أو المالية أن تأتى بنتائج أكثر مما تحقق فى الأعوام الماضية من التسعينات .. بل ان الاستمرار فى معالجة التضخم اعتماداً على بعض الأساليب الانكماشية يمكن أن تسبب فى عرقلة خطوات العلاج الهيكلى للتضخم بدلاً من مساعدته على مدى الأجل الطويل .. والعلاج الهيكلى هو الأهم فى ظروفنا .. وهو الذى كان ينبغى أن يعطى الأولوية والوزن الأكبر فى السياسة مع تدعيمه بالعلاج النقدى والمالى وليس العكس . وقد يقال أن العلاج الهيكلى قد أخذ فى الحسبان ، ولكن المسألة فى الواقع مسألة أولويات وجرعات وحينما لا تحدد على الوجه الصحيح قد تأتى بنتائج معاكسة للهدف النهائى من البرنامج .

٢- معالجة عجز الموازنة العامة للدولة فى اطار الإصلاح الإقتصادى :

تشير المقارنة بين جانبي الانفاق والايادات إلى أن عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف السبعينات و ٢٣٪ فى ١٩٨٢ ثم ١٩ر٥٪ فى مطلع ١٩٩٠ .

وقد تمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الاصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجياً - أى تضيق الفجوة تدريجياً بين جانبي الايرادات والنفقات

العامة - وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجي ومنتظم من جهة وخفض الانفاق العام من جهة أخرى .

وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت الخطوات التالية : (١)

أ - تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات .

ب - العمل على حصر كافة الأنشطة المستجدة أو المخففة لاجتماعها للضرائب .

ج - احكام مكافحة التهرب الضريبي وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل في المنازعات الضريبية .

د - العمل على تدعيم « الثقة » بين الممولين ومصصلحة الضرائب .

هـ - العمل على تطوير نظم العمل في مجال الجمارك من خلال تبسيط الاجراءات وترشيد الاعفاءات وسد ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير اجراءات التصدير .

وفي أواخر عام ١٩٩٣ تقدمت الحكومة بقانون « الضريبة الموحدة » إلى مجلس الشعب لأجل تحسين الأداء الضريبي ، فالضريبة الجديدة كما قيل تعمل على حصر المجتمع الضريبي على نحو أسهل وأيسر ، وتتيح ملاحقة كل دخل متهرب وتسد أى ثغرات أمام الممولين الذين لا تتوفر لديهم النوايا الحسنة ولكنها لاتضيف أعباء جديدة (٢) .

ومن جهة خفض الانفاق العام اتخذت الخطوات الآتية : (٣)

(١) المصدر : بيان السيد رئيس الحكومة - ديسمبر ١٩٩١ - المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو ما يعرف بقانون الضريبة الموحدة ونشر بالجريدة الرسمية فى

١٩٩٤/١/١ .

(٣) المصدر : World Bank, Country Brief, 1992, p. 429

وكذلك بيان السيد رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ - المصدر السابق .

- أ - خفض نطاق ومخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجياً .
- ب - العمل على تجميد أعداد موظفي الحكومة وتقييد الزيادة في الرواتب .
- ج - خفض مصروفات الدفاع .
- د - العمل على ترشيد المصروفات العامة بالحد من الاسراف في كافة المجالات .
- هـ - تخلى الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات القطاع العام (قطاع الأعمال العام) وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت في اطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى ومايتاح له من قروض محلية أو خارجية .
- و - التخلي عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فى مجال النقل والكهرباء وذلك باصلاح هيكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتى .

ولم تثمر الخطوات السابقة فى خفض عجز الموازنة كثيراً فى عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤ر٥٪ فى مطلع ١٩٩٠ . أما الانفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه الا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩٪ فى مطلع ١٩٩١ . فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الانفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج فى ظروف غير عادية .

إلا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى فيما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين الخارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء خدمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة ، وستتطرق إلى هذا فيما بعد .

وتشير البيانات الرسمية إلى تطور الانفاق العام والايراد العام وعجز الموازنة على النحو التالي :

جدول (٢ - ٢)

مصر : مؤشرات الموازنة العامة للدولة

(مليون جنيه)

السنة	٩٢ / ٩١	٩٣ / ٩٢	٩٤ / ٩٣	٩٥ / ٩٤	٩٦ / ٩٥
(١) اجمالي النفقات النسبة إلى الناتج المحلي %	٤٧٥٦٣ ٤٠٢	٥٢٢٢٣ ٣٩٣	٥٦٢٦٤ ٣٢٥	٥٨٢٥٦ ٢٩١	٦٣٨٨٩ ٢٨٣
(٢) اجمالي الإيرادات النسبة إلى الناتج المحلي %	٤١٤٠٦ ٣٥٠	٤٦٧٠٣ ٣٥٢	٥٢٥٦٧ ٣٠٤	٥٥٧١٩ ٢٧٨	٦٠٨٩٣ ٢٧٠
العجز الكلي النسبة إلى الناتج المحلي %	٦١٥٧ ٥٢	٥٥٢٠ ٤١	٣٦٩٧ ٢١	٢٥٣٧ ١٣	٢٩٩٦ ١٣

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٩٦/٩٥ ص ٥٣ .

والواقع أن عجز الموازنة العامة قد انخفض كثيراً اعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل برنامج الإصلاح . ولقد استمر عجز الموازنة العامة للدولة في التقلص حتى أصبح ١٣ % من الناتج المحلي في ١٩٩٦/٩٥ مقارنة بنسبة ١٩٥ % في مطلع ١٩٩٠ . وقد كان للنتائج المحققة أثرها في الحد من معدلات التضخم كما أسلفنا من قبل . ولكن ينتقد على الأساليب التي اتبعت في تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت في الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالي أكثر من

اهتمامها بالهدف النهائي وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر ..
فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده
كانت ومازالت تعتبر مرتفعة جداً في ظروف دولة نامية مثل مصر . والتشدد في
جمع الضرائب من الممولين مطلوب في حد ذاته إذا كانت الضرائب معقولة أو
متناسبة مع النشاط الانتاجي وتشجع على تنميته ، وكثيراً ما تكون تقديرات حجم
النشاط مبالغ فيها فيتهرب الممولون ، لا من عدم رغبة في أداء ما عليهم من
حقوق تجاه الدولة وإنما شعوراً حقيقياً بأن ما فرض عليهم أكثر مما يتحمل نشاطهم
عاجلاً أو آجلاً (١) .. وقد كان من المطلوب في ظروف دولة نامية مثل مصر أن
تبدأ بخطوات جادة في سبيل خفض أعباء الضرائب على الممولين بشكل ملموس
بما يسمح بتنمية نشاطهم . ولقد احتج رجال الصناعة أيضاً على فرض ضريبة
المبيعات على السلع الاستثمارية وقطع الغيار ومستلزمات الآلات سواء المستوردة أو
المصنعة محلياً . وقالوا أنها تزيد من تكلفة الانتاج وطالبوا بأن يسمح لهم باسترداد
قيمة المبيعات المسددة عن هذه البنود من واقع أول اقرار ضريبي ويكون استرداد
هذه المبالغ بذاتها منفصلاً عن الرصيد في الاقرار الضريبي (٢) .

إن موضوع الإصلاح الضريبي في الواقع جزء لا يتجزأ من أى برنامج
للاصلاح الاقتصادي . وسياسة الضرائب ذات المعدلات المرتفعة أو اضافة ضرائب
جديدة لا تمثل في حد ذاتها اصلاحاً ضريبياً خاصة إذا ثبت أنها لا تساعد على
تنمية النشاط الانتاجي بأعلى معدلات ممكنة ولا تسمح بالتالى بنمو الموارد
الضريبية في النهاية بأعلى معدلات ممكنة ، حيث هذه الموارد دالة في حجم
النشاط الانتاجي المحقق . بل وانه يترتب على التشدد في جمع الضرائب المرتفعة

(١) وليس في هذا دفاع عن التهرب الضريبي بأي حال ، وإنما تفسير سلوكي لهذا التهرب في إطار
ظروفنا .

(٢) اقتراح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات - تحقيق زينب إبراهيم ، الأهرام الاقتصادي ،
١٩٩٤/٩/٢٦ ، ص ١٣٠ .